



موجز مكتب تنسيق الكومسيك حول السياحة

مكتب تنسيق الكومسيك

مايو 2026

1. مقدمة

تلعب السياحة دورًا مهمًا في الرفاه الاقتصادي لكل من البلدان المتقدمة والنامية، من خلال مساهمتها في توفير فرص العمل، وتوليد الدخل، وتنمية القوى العاملة. وباعتبار السياحة مصدرًا مهمًا لعائدات النقد الأجنبي، فإنها، كقطاع، تدعم النمو الاقتصادي وتسهم في التنمية الشاملة للاقتصادات الوطنية. ونظرًا إلى طبيعتها كثيفة العمالة، توفر السياحة العديد من فرص العمل، ولا سيما في البلدان النامية. وبالإضافة إلى منافعها الاقتصادية، تجمع السياحة بين أشخاص من بلدان وثقافات مختلفة، مما يشجع التفاعل الاجتماعي ويعزز التبادل الثقافي الدولي بين البلدان والشعوب.

تُعد السياحة أحد أكثر محركات خلق فرص العمل والتنمية الاقتصادية شمولًا وقابلية للتوسع. وترتبط السياحة الطلب العالمي بالموردين المحليين عبر سلاسل قيمة طويلة تشمل الضيافة والنقل والنظم الغذائية والخدمات الثقافية وتجارة التجزئة، مما يتيح فرصًا للنساء والشباب والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وعندما تُدار السياحة على نحو جيد، فإنها تحفز النمو المتنوع. كما تشجع الاستثمار الخاص، وتوسع أسواق المنتجين المحليين، وتسهم في توزيع الدخل خارج المدن ليشمل المجتمعات الريفية والساحلية. وتساعد أيضًا على تمويل الحفاظ على الأصول الطبيعية والثقافية، ويمكن أن تشكل ركيزة لسبل عيش مراعية للمناخ، والتي تُعد عنصرًا أساسيًا في الاقتصاديين الأزرق والأخضر.¹

والأهم من ذلك أن للسياحة أثرًا مضاعفًا على فرص العمل، إذ إن كل وظيفة مباشرة في قطاع السياحة تولد وظائف إضافية في سلاسل التوريد والخدمات الداعمة. وهذا ما يجعل السياحة فعالة بوجه خاص في تحويل الاستثمارات إلى فرص عمل واسعة النطاق. إن طبيعة القطاع القابلة للتجارة والمرتبطة في الوقت نفسه بالمكان، إذ تستقطب إنفاق الزوار الدوليين وتوجه المنافع إلى المستوى المحلي، تتيح للبلدان تحقيق عائدات من النقد الأجنبي وإيرادات مالية، مع تعزيز الشركات المحلية. وبما أن النساء يشكلن غالبية القوى العاملة في كثير من السياقات، في حين يشغل الشباب نسبة كبيرة من الوظائف، فإن سياسات تنمية المهارات والإدماج الموجهة يمكن أن تسهم بسرعة في تحسين جودة الوظائف ومستويات الدخل.²

ومع ذلك، فإن السياحة شديدة التأثير أيضًا بتداعيات تغير المناخ. ويؤثر ارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط هطول الأمطار، والظواهر الجوية المتطرفة، وارتفاع مستوى سطح البحر سلبيًا على الوجهات السياحية، كما تؤثر هذه العوامل في تفضيلات المسافرين. وتؤدي هذه التغيرات البيئية إلى تقصير المواسم السياحية، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية السياحية، وتقليص جاذبية الوجهات، وزيادة التكاليف التي تتحملها المنشآت السياحية. لذلك، يمثل تغير المناخ تحديًا مهمًا لاستدامة قطاع السياحة وقدرته على الصمود على المدى الطويل، مما يجعل التكيف وممارسات السياحة المستدامة أكثر ضرورة بصورة متزايدة.

وتدعم مجمل الأدلة المتاحة المخاوف المتعلقة بتغير المناخ العالمي. ويُعزى معظم هذا التغير إلى آثار الأنشطة البشرية، سواء من حيث التسبب في زيادة انبعاثات غازات الدفيئة أو من حيث تغيير قدرة البيئة الطبيعية على امتصاص الكربون واحتجازه. وتسهم الأنشطة السياحية إسهامًا كبيرًا في الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة من خلال النقل والتدفئة والتبريد وغيرها من أشكال استخدام الطاقة. ومن المرجح أيضًا أن يتأثر القطاع بدرجة كبيرة بالتغيرات المناخية على المستويين العالمي والمحلي.³

وفي حين أن المخاوف المتعلقة بالآثار الملوثة للسياحة يمكن أن تؤثر في جوانب عديدة من أنشطة السائح، فإن المسألة الرئيسية تتعلق باستهلاك المسافرين لخدمات النقل، ولا سيما النقل البري والجوي. وفي الإطار الأوسع لاستدامة السياحة، يمكن ربط آثار السياحة المساهمة في تغير المناخ بارتفاع استهلاك المياه والطاقة للفرد في القطاع السياحي، فضلًا عن الآثار التي يمكن أن تحدثها السياحة على النباتات والحيوانات. وللمحد من الآثار السلبية للسياحة، ثمة حاجة إلى تنفيذ تدابير

¹ الاستثمار في السياحة، <https://www.worldbank.org/ext/en/topic/tourism>.

² الاستثمار في السياحة، <https://www.worldbank.org/ext/en/topic/tourism>.

³ تغير المناخ والسياحة، مقتطف من مؤشرات التنمية المستدامة للوجهات السياحية: دليل إرشادي، منظمة السياحة العالمية (2004)، ص 155-164.

من خلال تطبيق تقنيات وتكنولوجيات متقدمة للإدارة البيئية. وتسهم السياحة في انبعاثات غازات الدفيئة بصورة رئيسية من خلال النقل وتدفئة أماكن الإقامة وتبريدها، وهي أنشطة قد تعتمد على الوقود الأحفوري. وتنشأ انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن استخدام خدمات النقل والإقامة وغيرها من الخدمات السياحية منذ بداية رحلة السائح وحتى عودته إلى منزله. ولذلك، ينبغي أن تشمل إجراءات التخفيف الأنشطة السياحية على امتداد سلسلة التوريد بأكملها، بما في ذلك نظم النقل الدولية والوطنية والإقليمية، ومنظمو الرحلات السياحية المصدرة والمستقبلية، فضلاً عن مقدمي خدمات الإقامة والنقل وغيرها من الخدمات المحلية في الوجهات السياحية.⁴

وعلى مدى العقود القليلة الماضية، شهد قطاع السياحة توسعاً كبيراً ومتواصلاً، رافقه تنوع متزايد، مما جعله أحد أسرع قطاعات الاقتصاد العالمي نمواً. وترتبط السياحة ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد اتسع نطاقها ليشمل عدداً متزايداً ومتنوعاً من الوجهات الناشئة. ونتيجة لهذه التطورات، أصبحت السياحة مساهماً مهماً في النمو الاجتماعي والاقتصادي، إذ تؤدي دوراً بارزاً في خلق فرص العمل، وتوليد الدخل، والتنمية الشاملة للوجهات السياحية.

وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة، سافر نحو 307 ملايين سائح دولياً خلال الربع الأول من عام 2026، أي بزيادة تقارب 6 ملايين سائح مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025. وفي حين شهدت بداية العام استمراراً في الطلب القوي على السفر بوجه عام، مع نمو تراكمي بنسبة 2.5% خلال شهري يناير وفبراير، أثر الصراع في الشرق الأوسط على الأداء في شهر مارس، حيث بلغ النمو 0.4%.

ومن المتوقع أن يؤدي الصراع إلى خفض نمو أعداد الوافدين الدوليين بما يتراوح بين نقطة ونقطتين مؤبقتين عن التوقعات الأولية لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة، التي كانت تشير إلى نمو بنسبة تتراوح بين 3% و4% في عام 2026، وذلك بحسب مدة الصراع ونطاقه. وإلى جانب الاضطرابات التي طالت الرحلات الجوية من الشرق الأوسط وإليه ودخله، وتأثيراتها على ثقة المسافرين، تؤدي الزيادة الحادة في أسعار النفط ونقص وقود الطائرات في بعض الأسواق إلى ارتفاع أسعار تذاكر الطيران وانخفاض السعة الجوية في مناطق أخرى أيضاً. وقد يؤدي ارتفاع تكاليف السفر، إلى جانب حالة عدم اليقين بشأن الربط الجوي، إلى إعادة توجيه الطلب نحو وجهات سياحية أقرب، فضلاً عن التأثير على الطلب الإجمالي على السفر.

استقبلت أوروبا، وهي أكبر منطقة للوجهات السياحية في العالم، أكثر من 130 مليون سائح دولي في الربع الأول من عام 2026، مسجلة زيادة بنسبة 4%، استناداً إلى الزخم القوي الذي تحقق في عام 2025 (+5%). واستفادت بعض الوجهات من إعادة توجيه التدفقات السياحية. وسجل كل من جنوب أوروبا المتوسطية وشمال أوروبا زيادة بنسبة 4% في أعداد الوافدين خلال الربع الأول من عام 2026، بينما واصلت أوروبا الوسطى والشرقية (+6%) مسار تعافيتها. واصلت أعداد الوافدين إلى أفريقيا (+4%) نموها في الربع الأول من عام 2026، حيث سجلت شمال أفريقيا زيادة بنسبة 4% مدعومة بنتائج قوية من خانتين في شهر مارس (+18%). كما ارتفعت أعداد الوافدين إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 4% في الربع الأول من عام 2026.

وسجلت آسيا والمحيط الهادئ نمواً بنسبة 3% في هذا الربع الأول، بوتيرة أبطأ قليلاً من المتوقع بسبب تفاوت الأداء بين الوجهات. وسُجلت نتائج قوية في فبراير (+9%)، لكنها كانت أكثر اعتدالاً في مارس (+2%)، إذ أسهمت الاضطرابات التي أثرت على مراكز الربط الجوي في الشرق الأوسط في انخفاض بنسبة 27% في جنوب آسيا. وسجلت أوقيانوسيا (+9%) وشمال شرق آسيا (+5%) نتائج قوية بوجه خاص في الربع الأول من عام 2026. وبوجه عام، ظلت أعداد الوافدين إلى آسيا أقل بنسبة 11% من مستويات ما قبل الجائحة (أي عند 89% من مستويات الربع الأول من عام 2019).

وفي الشرق الأوسط، انخفضت أعداد الوافدين بنسبة 14% في الربع الأول من عام 2026، متأثرة بالصراع. وسجلت عدة وجهات في منطقة الخليج انخفاضات حادة خلال هذا الربع، في حين شهدت مصر (+16%) زيادة قوية في أعداد الوافدين.

⁴تغير المناخ والسياحة، مقتطف من مؤشرات التنمية المستدامة للوجهات السياحية: دليل إرشادي، منظمة السياحة العالمية (2004)، ص 155-164.

وجاء ذلك في أعقاب انتعاش قوي شهده الشرق الأوسط بعد الجائحة، حيث ارتفعت أعداد الوافدين في عام 2025 بنسبة 40% فوق مستويات عام 2019.

ومع ذلك، يواجه تعافي السياحة أيضًا بعض التحديات. وفقًا لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة، لا تزال الرياح المعاكسة الاقتصادية والجيوسياسية تفرض تحديات كبيرة على السياحة الدولية ومستويات الثقة. ويُعد الصراع في الشرق الأوسط، وارتفاع تكاليف النقل والإقامة، إلى جانب عوامل اقتصادية أخرى، التحديات الرئيسية الثلاثة التي تؤثر على السياحة الدولية في عام 2026. وقد تسبب الصراع في ارتفاع حاد في أسعار النفط، ولا سيما أسعار وقود الطائرات، التي لا تزال شديدة التقلب. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار النقل في ظل مستويات مرتفعة أصلاً من تضخم الخدمات، بما في ذلك الخدمات السياحية، الأمر الذي يفرض ضغطاً على الطلب على السفر.

وأدت حالة عدم اليقين المحيطة بالأزمة إلى تغيير تفضيلات الوجهات، إلى جانب اضطراب شركات الطيران إلى تغيير مسارات آلاف الرحلات أو إلغائها. وفي ظل هذه الظروف، من المتوقع أن يواصل السياح البحث عن أفضل قيمة مقابل المال، وقد يتجهون أيضًا إلى اختيار وجهات أقرب إلى بلدانهم استجابة لارتفاع الأسعار.

أصبحت السياحة واحدة من أكثر القطاعات ديناميكية وتوسعًا سريعًا في الاقتصاد العالمي، وتتميز بنمو مستدام وتنوع متزايد. وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن يصل عدد الوافدين السياح الدوليين إلى نحو 1.8 مليار بحلول عام 2030، مع توقع نمو قوي بوجه خاص في المناطق الناشئة مثل آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا. وتشير التوقعات الأطول أجلاً إلى أن عدد الوافدين على مستوى العالم قد يتراوح بين 2.4 و3.1 مليار بحلول عام 2050 (منظمة الأمم المتحدة للسياحة، 2026). وبالنظر إلى هذه الاتجاهات، يُنظر إلى السياحة على نطاق واسع باعتبارها محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية وقطاعًا استراتيجيًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (الكومسيك، 2026).

ومع ذلك، فإن استمرار توسع قطاع السياحة يطرح تحديات كبيرة في سياق اقتصاد عالمي يتجه نحو إزالة الكربون. ولا يزال القطاع كثيف الاستهلاك للطاقة ويعتمد بدرجة كبيرة على الوقود الأحفوري (الكومسيك، 2026).

ويمثل تغير المناخ تحديًا جوهريًا للقدرة التنافسية للسياحة واستدامتها وديناميكياتها المكانية على المدى الطويل، مما يقتضي من الجهات تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة المخاطر البيئية المتزايدة ومن ثم، يُتوقع من النظم السياحية ألا تقتصر على التكيف مع الظروف المناخية المتغيرة، بل أن تستشرف أيضًا أوجه عدم اليقين المستقبلية وتديرها من خلال نهج أكثر استراتيجية واستشرافًا (الكومسيك، 2026).

ومع ذلك، يعيد تغير المناخ بصورة متزايدة تشكيل الظروف البيئية التي تعتمد عليها السياحة، ولا سيما من خلال تفاقم الأخطار المرتبطة بالمناخ وتدهور الموارد الطبيعية. وتشمل هذه الآثار تزايد تواتر الظواهر الجوية المتطرفة وحدتها، والضغط المرتبطة بالمياه مثل الجفاف والفيضانات، وارتفاع درجات الحرارة الذي يغير الأنماط الموسمية ويقلل من موثوقية الأنشطة السياحية الحساسة للمناخ، ولا سيما في الوجهات الجبلية والساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي التدهور البيئي، مثل تراجع جودة المياه وتآكل السواحل، إلى مزيد من الإضرار بجاذبية الوجهات، في حين تؤدي الظروف المناخية المتغيرة، بما في ذلك الإجهاد الحراري وزيادة التقلبات الجوية، إلى تعطيل العمليات السياحية وتجربة الزوار (الكومسيك، 2026).

يجب أن تركز السياسات المناخية الفعالة في قطاع السياحة على المصادر الرئيسية للانبعاثات، التي تتركز إلى حد كبير في الطيران والنقل البري والإقامة، مع اعتبار الطيران العنصر الأكثر أهمية، ولا سيما عند أخذ الآثار المناخية الأوسع نطاقًا التي تتجاوز ثاني أكسيد الكربون في الحسبان. ونظرًا إلى النمو المستمر والمتوقع في السفر الجوي، يُرجح أن تزداد الانبعاثات الإجمالية لقطاع السياحة حتى في حال خفض الانبعاثات الصادرة عن القطاعات الفرعية الأخرى، مما يدل على أن تحسينات الكفاءة وحدها غير كافية وأن التحولات الهيكلية نحو التنقل منخفض الكربون ضرورية. في سياق البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يتطلب تعزيز التكيف والقدرة على الصمود في الوجهات السياحية اتباع نهج أكثر تنظيمًا ومتعدد الأبعاد وموجهًا بالسياسات، يتجاوز التدابير المنفردة، ولا سيما في ظل ارتفاع مستوى التعرض للمخاطر المناخية ووجود قيود مؤسسية ومالية. (الكومسيك، 2026).

ويتطلب التصدي بفعالية لجهود مواجهة تغير المناخ في بلدان منظمة التعاون الإسلامي اتباع نهج شامل يدمج الابتكار، والشراكات الاستراتيجية، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الوعي بالعلاقة بين المناخ والسياحة، إلى جانب أطر سياسات داعمة.

2. التعاون السياحي للكمسيك

تولي الكمسيك أهمية قصوى لتعزيز التعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ونظرًا إلى بروز هذا المجال في قطاع السياحة، خصصت مجموعة عمل الكمسيك للسياحة اجتماعيها الأخيرين المتتاليين لمناقشة موضوع «آثار تغير المناخ واستراتيجيات التخفيف من آثاره من أجل سياحة مستدامة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي».

2.1. آثار تغير المناخ واستراتيجيات التخفيف من آثاره من أجل سياحة مستدامة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي

منذ الدورة الحادية والأربعين للكمسيك، عُقد الاجتماع السادس والعشرون لمجموعة عمل الكمسيك للسياحة افتراضيًا في 21 أبريل 2026، فيما عُقد الاجتماع السابع والعشرون يومي 16 و 17 سبتمبر 2026 في أنقرة، تركيا، وذلك تحت عنوان «آثار تغير المناخ واستراتيجيات التخفيف من آثاره من أجل سياحة مستدامة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي».

تم إعداد تقرير بحثي حول الموضوع نفسه لاجتماعين متتاليين لمجموعة عمل الكمسيك للسياحة، وهما الاجتماعان السادس والعشرون والسابع والعشرون. وبينما تم تقديم المسودة الأولى للتقرير، إلى جانب دراسة حالة قطرية، إلى الاجتماع السادس والعشرين لمجموعة العمل، تم تقديم النسخة النهائية من التقرير إلى الاجتماع السابع والعشرين لمجموعة العمل. كان الهدف الرئيسي من الدراسة هو إرساء أساس مفاهيمي من أجل فهم أفضل للآثار الحالية والمستقبلية لتغير المناخ على قطاع السياحة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتوصل إلى استراتيجيات وسياسات سليمة للتخفيف من آثاره من أجل التصدي للتحديات التي برزت حتى الآن.

وكشفت المسودة الأولى للتقرير عن نتائج مهمة فيما يتعلق بآثار تغير المناخ واستراتيجيات التخفيف من آثاره في قطاع السياحة بوجه عام، وكذلك في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد قدم التقرير إطارًا مفاهيميًا لتغير المناخ في قطاع السياحة على المستوى العالمي، وكذلك في منطقة منظمة التعاون الإسلامي وفي السياحة العالمية. وفي ضوء المناقشات التي جرت خلال الاجتماع، وبمساهمة فعالة من الدول الأعضاء، تم تحسين النسخة الأولى من التقرير.

وسلّطت النسخة النهائية من التقرير الضوء على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تتمتع بأفضل الممارسات، كما عرضت أدوات وخارطة طريق وتوصيات سياسات من شأنها مساعدتها في وضع استراتيجيات للتخفيف من آثار تغير المناخ في قطاع السياحة. وعلى وجه التحديد، تستعرض الدراسة استراتيجيات التخفيف وخارطة طريق للتعامل مع تغير المناخ في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وتقيم الدراسة أيضًا آثار تغير المناخ على السياحة في الدول الأعضاء، وتضع استراتيجيات قابلة للتنفيذ للتخفيف من آثاره والتكيف معه، فضلاً عن تحديد عوامل النجاح الأساسية في هذا المجال. وركزت الدراسة أيضًا على تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT). بالإضافة إلى ذلك، تضمن التقرير توصيات سليمة ومحددة وعملية في مجال السياسات موجهة إلى أصحاب المصلحة وصانعي السياسات الحكومية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وتوصل الاجتماع السابع والعشرون لمجموعة عمل السياحة إلى توصيات السياسات التالية:

- دمج تقييم مخاطر المناخ، والتخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف معه، والتأهب لحالات الطوارئ، وكفاءة استخدام الموارد في استراتيجيات السياحة وخطط الوجهات السياحية والمعايير والقرارات الاستثمارية، بما يتماشى مع تدابير التكيف الوطنية.
- تطوير آليات للتنسيق بين السياحة والمناخ من خلال التنسيق الفعال في القطاع العام.

- اعتماد إدارة مرنة للجهات السياحية قائمة على النظم البيئية لحماية الموارد السياحية الطبيعية والثقافية الحساسة للمناخ.
 - تطوير آليات للتمويل المناخي والحوافز مخصصة لقطاع السياحة، مع تقديم دعم خاص للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع السياحة والمجتمعات المحلية.
 - تطوير نظم لجمع البيانات المتعلقة بالسياحة والمناخ ورصدها وبناء القدرات، مدعومة ببطاقات تقييم قدرة قطاع السياحة على الصمود أمام تغير المناخ، بهدف تعزيز ودعم التنفيذ القائم على الأدلة وإدارة المخاطر.
- تتوفر التقارير والعروض التقديمية المقدمة إلى مجموعة العمل على الموقع الإلكتروني للكمسيك.
- (<http://www.comcec.org>)

3. آلية تمويل مشاريع الكمسيك

يُعد تمويل مشاريع الكمسيك (CPF) أداة مهمة أخرى من أدوات الاستراتيجية. ويتعين على المشاريع الممولة في إطار تمويل مشاريع الكمسيك (CPF) أن تسهم في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، وأن تُصمم بما يتوافق مع الأهداف والنتائج المتوقعة المحددة في الاستراتيجية ضمن مجال السياحة. كما تؤدي المشاريع دورًا مهمًا في تنفيذ توصيات السياسات التي صاغتها الدول الأعضاء خلال اجتماعات فريق عمل الكمسيك المعني بالسياحة.

وفي إطار الدعوة الثالثة عشرة لتقديم مقترحات المشاريع ضمن تمويل مشاريع الكمسيك (CPF)، تم اختيار سبعة مشاريع للتنفيذ في عام 2026. وإلى جانب مشروع لجزر المالديف مُرحّل من العام السابق، يبلغ العدد الإجمالي للمشاريع ثمانية، على النحو التالي:

تنفذ بنغلاديش المشروع الأول، المعنون «تعزيز صون مواقع التراث الثقافي من خلال تعزيز نظم الحوكمة والرصد»، بمشاركة تركيا وأوزبكستان ومالي والأردن والمملكة العربية السعودية ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESRI). ويهدف المشروع إلى تعزيز نظم الحوكمة والرصد في بنغلاديش، استناداً إلى أفضل الممارسات واللوائح اللازمة والتحسينات المؤسسية والمشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة في صون مواقع التراث الثقافي. ولتحقيق الأهداف المذكورة، سيتم تنظيم ورشة عمل شاملة.

أما المشروع الثاني، الذي يحمل عنوان «تعزيز سياحة الطهي في غامبيا من خلال تطوير قدرات الطهاة والطباخين في قطاع السياحة والضيافة»، فتقوم غامبيا بتنفيذه بالشراكة مع تركيا. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرات البشرية والتقنية للطهاة والطباخين في قطاع الضيافة في غامبيا في مجالات تقنيات الطهي الحديثة، وتطوير قوائم الطعام، وتقديم الأطعمة، والتغذية، والنظافة، والامتثال لمعايير سلامة الأغذية. وفي هذا السياق، سيتم تنظيم زيارة دراسية إلى تركيا للاطلاع ميدانياً على أفضل الممارسات. وبعد ذلك، سيتم تنفيذ برنامج تدريبي بمشاركة مجموعة مختارة من الطهاة والطباخين.

أما المشروع الثالث، المعنون «تعزيز الجهات السياحية في إندونيسيا وتطوير علاماتها التجارية وفق معايير الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية»، فتقوم إندونيسيا بتنفيذه بالشراكة مع ماليزيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية. ويركز هذا المشروع على تحسين أنظمة تقييم المطابقة وتعزيز البنية التحتية للجودة لضمان توافق المنظومة السياحية في إندونيسيا مع معايير منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية. ويتكون هذا المشروع من نشاطين. وقد تم تنظيم زيارة دراسية شاملة إلى تركيا لإتاحة تجربة ميدانية بشأن معايير الحلال لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية. بعد ذلك، ستُعقد دورة تدريبية حول مواعمة الممارسات السياحية الوطنية مع مفهوم الحلال، وذلك بمشاركة ممثلين عن منظمات القطاع في إندونيسيا.

أما المشروع الرابع، المعنون «تعزيز سياحة الطهي في جزر المالديف من خلال زيادة التعريف بالمطبخ التقليدي»، فتقوم جزر المالديف بتنفيذه. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع السياحي من خلال الترويج لفن الطهي المالديفي وترسيخ هويته، وذلك عبر تعزيز الروابط بين السياحة والمجتمعات المحلية. وفي إطار المشروع، ستُعقد اجتماع ترويجي،

كما سيتم إعداد مواد ترويجية. وتشمل المواد الترويجية إعداد كتب ومقاطع فيديو شاملة وعالية الجودة تعكس المطبخ المالديفي التقليدي، مع التركيز بوجه خاص على ممارسات الطهي والروايات الثقافية. وخلال الاجتماع الترويجي، سيتم عرض هذه المواد، إلى جانب استراتيجية فن الطهي في جزر المالديف، على أبرز أصحاب المصلحة في قطاع السياحة من أجل تعزيز هوية قطاع فن الطهي.

أما المشروع الخامس، المعنون «مبادرة قرى السياحة المستدامة: تمكين المجتمعات وتعزيز تجارب الزوار في المناطق الريفية»، فتقوم أوزبكستان بتنفيذه بالتعاون مع ثلاثة شركاء، هم تركيا وإندونيسيا ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESIC). ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز السياحة الريفية المستدامة التي تقودها المجتمعات المحلية من خلال تعزيز القدرات البشرية، وتحسين معايير القرى، وتنويع تجارب الزوار. ولتحقيق ذلك، ستنظم زيارة دراسية إلى تركيا لدراسة القرى السياحية من حيث السياحة المجتمعية، ودور أصحاب المصلحة المحليين، والهيكل المؤسسية. وبعد ذلك، ستنظم ورشة عمل في أوزبكستان، وسيتم إعداد دليل لنموذج القرية السياحية.

أما المشروع السادس، المعنون «تعزيز سياحة الطهي في أوغندا من خلال تنمية المهارات»، فتقوم أوغندا بتنفيذه بالتعاون مع مصر. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز مهارات الطهاة وطلاب وموظفي مدارس الطهي وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين في مجالات مثل تقنيات الطهي وتقديم الطعام، ومعايير سلامة الأغذية والنظافة، وتطوير قوائم الطعام الملائمة للأسواق السياحية، وتقديم الخدمات المتمحورة حول العملاء. وفي هذا الصدد، ستنظم زيارة دراسية إلى مصر للاطلاع ميدانيًا على منظومة سياحة فن الطهي في البلاد. واستنادًا إلى الخبرات المكتسبة ميدانيًا، سيتم تنفيذ برنامج تدريبي بمشاركة ممثلين عن القطاع.

أما المشروع الآخر، المعنون «بناء قدرات أصحاب المصلحة في قطاع السياحة وفق معايير منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية الخاصة بالمطاعم الحلال وخدمات السياحة»، فيقوم معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية بتنفيذه بالشراكة مع سبع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي مصر وسوريا وعمان والكاميرون والمغرب وأوزبكستان والسنغال. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز امتثال مؤسسات الإقامة لمعيار منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية رقم 6 (المطاعم الحلال) ومعيار منظمة التعاون الإسلامي/معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية رقم 9 (خدمات السياحة الحلال) في تقديم خدماتها. وفي هذا الإطار، تُقدّم برامج تدريبية مصممة خصيصًا في كل دولة مشاركة لبناء قدرات أصحاب المصلحة في الجهات السياحية، مثل المطاعم والفنادق وجمعيات مؤسسات الإقامة، فيما يتعلق بمعايير الحلال لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية وتطبيقها العملي.

أما المشروع الأخير، المعنون «تعزيز العلامة التجارية لمصر كوجهة للسياحة الثقافية من خلال تبادل الخبرات»، فقد نفذ مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (SESIC) بالشراكة مع مصر وتركيا وأوزبكستان وماليزيا والسنغال. وهدف هذا المشروع إلى الترويج لمصر كوجهة للسياحة التراثية من خلال تحسين تجربة الزوار، وتعزيز الظهور الثقافي، وتمكين المجتمعات المحلية، والاستفادة من الابتكار الرقمي. وفي هذا السياق، وبمشاركة خبراء من القطاعات ذات الصلة في عدد من الدول الإسلامية البارزة في مجال سياحة التراث الثقافي، سَتُعقد دورة تدريبية وورشة عمل لتحقيق هذه الأهداف. وبعد ذلك، سيتم إعداد خارطة طريق للحفاظ على التراث الثقافي وتطوير العلامة التجارية للجهات في هذا المجال في الدول الإسلامية.

4. الأنشطة الجارية الأخرى

يمكن إيجاز الأنشطة المهمة الأخرى المنفذة في إطار التعاون السياحي على النحو التالي:

- يوفر منتدى القطاع الخاص للسياحة التابع لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك قناة اتصال منتظمة لممثلي القطاع الخاص في الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، نظمت وزارة الثقافة والسياحة في الجمهورية التركية، بصفتها أمانة المنتدى، الاجتماع الرابع عشر لمنتدى القطاع الخاص للسياحة التابع لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك في 14 أكتوبر 2026، تحت عنوان «التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في السياحة».



COMCEC